*Mohamed Khachani | محمد الخشانب

التحولات الديموغرافية في البلاد العربية واتجاهات الهجرة إلى أوروبا

Demographic Shifts in the Arab Countries and Migration Trends to Europe

ملخص: تشهد المنطقة العربية أحد أسرع معدلات نمو السكان في العالم؛ إذ تضاعفت ساكنتها ثلاث مرات خلال العقود الخمسة السابقة، على نحو أسرع بكثير من المتوسط العالمي للنمو السكاني. ونظرًا إلى ضغط ضعف البني الاقتصادية وعُجز هذه الدول عن إيجاد فرص كافية لتوظيف قدرات العمل، تدفع هذه الطفرة السكانية الشباب العربي إلى الهجرة واللجوء، وبخاصة في اتحاه بلدان الاتحاد الأوروس التب تعانب عجزًا ديموغرافيًا حادًا. تبحث هذه الدراسة في الترابط بين الضغوطات السكانية في المنطقة العربية وتدفقات الهجرة إلى أوروبا، وتتناول بالدرس والتحليل آفاقها فب ظل تناقضات السياسة الأوروبية فب محال الهجرة.

كلمات مفتاحية: الديموغرافيا العربية، الخصوبة، الهجرة، الاتحاد الأوروبي، سوق العمل.

Abstract: The Arab region is experiencing one of the fastest rates of population growth in the world, much faster than the global average of population growth. Its population has tripled over the past five decades. Weak economic structures and the inability of these countries to create adequate work opportunities is pushing Arab youth to migrate and seek asylum, mainly towards European Union countries that suffer from severe demographic deficits. This study examines the interrelationship between population pressures in the Arab region and migration flows to Europe and analyzes prospects considering the contradictions in European policy in the field of migration.

Keywords: Arab Demography, Fertility, Immigration, European Union, Labor Market.

مقدمة

يؤكد تاريخ البشرية قاعدةً مفادها أن الإنسان منذ وجوده على هذه البسيطة يتنقل بحثًا عن ظروف عيش أفضل. ولعل هذا ما يزكي في النهاية الفكرة التي تقول "كلنا مهاجرون وإن الفرق هو وقت الوصول". ويؤكد فرنان بروديل (1985-1902)، رائد مدرسة الحوليات لعلم التاريخ، أنّ منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كانت دومًا "حوضًا للحركية"(1). وهي منطقة تقليدية للنزاعات، ولكن للتبادلات والاختلاط بين الأعراق والثقافات، أيضًا. فقد شكلت الفتوحات الفينيقية واليونانية والرومانية والبيزنطية والعربية والتركية، على سبيل المثال لا الحصر، هذه الخلطات على التوالي، وتهيزت بختمها تزاوج العنصر البشري في المنطقة.

بيد أنه إذا كانت الشعوب الأميركية تعترف بأنّ الهجرة جزء أساسي في تكوّنها ومرجع رئيس في تاريخها، فإنّ المواقف تظل مغايرةً في القارة العجوز (أوروبا)؛ ففي فرنسا، على سبيل المثال، وهي من أهم الدول المستقبلة للهجرة في أوروبا، هناك الكثير من الأشخاص من أصول مهاجرة، إذ إنّ واحدًا من كل أربعة فرنسيين له سلف أجنبي؛ "ولكن هذا التاريخ لا يُحكى" (2). ومن بين هؤلاء الفرنسيين من أصول مهاجرة، هناك الكثير من أصول عربية؛ بيد أنهم لا يعتبرون ذلك من صميم تاريخهم، وإن كانت الفتوحات العربية وصلت إلى قلب فرنسا، بل تكونت في فترات محدودة إمارات عربية في الجنوب الفرنسي. وفي إسبانيا، تكاد كتب التاريخ والثقافة الشعبية، على نحوٍ عام، تتجاهل إلى حدٍّ ما الوجود العربي ما يقارب ثمانية قرون، على الرغم من الإرث الذي تركته الحضارة الأندلسية في هذا البلد (3). وفي إيطاليا، لا يكاد يشار إلى الوجود العربي في جزيرة صقلية مدة ما ينيف على أربعة قرون وما تركه هذا الوجود في الثقافة المحلية.

وقد أخذ الحضور العربي في أوروبا بُعدًا آخر في العقد الثاني من القرن العشرين والعقود الأولى من القرن الحالي، وكان من أسبابه الرئيسة العجز الحاصل في أسواق الشغل الذي يعود سببه إلى التراجع الديموغرافي الناتج من حروب الهيمنة ابتداءً من الحروب النابوليونية لسنوات 1803-1815 التي أدت إلى وفاة أكثر من مليون فرنسي؛ يضاف إلى ذلك خسائر الحرب العالمية الأولى لسنوات 1914-1918، التي أدّت إلى نحو 10 ملايين قتيل في أوروبا، والحرب العالمية الثانية التي قتلت ما يزيد على 60 مليون شخص ما بين جنود ومدنيين. أمام هذا العجز الديموغرافي الذي أصبح يتفاقم بفعل تراجع معدلات الخصوبة، اعتبر الكثير من المسؤولين الأوروبيين الهجرة طرفًا رئيسًا في المعادلة من أجل مواجهة هذا الواقع، وتلبية اعتبر الكثير من المسؤولين الأوروبيين الهجرة طرفًا رئيسًا في المعادلة من أجل مواجهة هذا الواقع، وتلبية

Fernand Braudel, *La Méditerranée: l'espace et l'histoire* (Paris: Flammarion, 1985); Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 5 ème édition, vol. 2 (Paris: Éd. Armand Colin, 1982).

فكرة بلورها الكاتب في كثير من مؤلفاته، منها:

^{2 &}quot;Entretien avec Catherine Wihtol de Wenden," in: Pascal Boniface, *Les intellectuels intègres* (Paris: Jean-Claude Gawsewitch Éditeur, 2013), p. 361.

³ Mohamed Khachani, "Commentaire de l'ouvrage 'Islam y mundo arabe: Guia didactica para profesores y formadores'," Sous la direction du professeure Gema Martin Munoz, *Libération*, no. 2294 (23 Juillet 1998).

متطلبات سوق العمل من أجل الحفاظ على وتيرة التنمية. ولأسباب تاريخية وجغرافية وديموغرافية، تشكل الدول العربية مصدرًا رئيسًا لتدفقات الهجرة في اتجاه البلدان الأوروبية.

أُولًا: التحولات الديموغرافية في البلاد العربية حاضرًا ومستقبلًا

تعرف المنطقة العربية أحد أسرع معدلات غو السكان في العالم. فقد ازداد مجموع السكان في المنطقة أكثر من ثلاثة أضعاف؛ حيث انتقل من 123.5 مليونًا في عام 1970 (3.3 في المئة من مجموع سكان العالم)، إلى ما يزيد على 284 مليونًا عام 2000 (4.6 في المئة من مجموع سكان العالم)، إلى نحو 400 مليون في عام 2017، وهو ما يمثل نحو 5.5 في المئة من سكان العالم⁽⁴⁾.

وقد واكب هذا الازدياد الكبير في حجم السكان في المنطقة العربية تباطؤ في المعدل السنوي للنمو السكاني، منتقلًا من 2.82 في المئة في الفترة 2000-2015. وظلّ هذا النمو أسرع من المتوسط العالمي: 1.7 في المئة في الفترة 2000-1970، و1.23 في المئة في الفترة 2000-2015، و2.1 في المئة في الفترة 2000-2015، ومن المنتظر بحسب المعطيات المتوقعة للفترة 2015-2050 أن تستمر هذه الاتجاهات الديموغرافية. فبحلول عام 2030، سيتجاوز عدد سكان المنطقة 520.7 مليونًا، ويصل إلى 676.4 مليونًا بحلول عام 2050. وسيحدث هذا النمو بنسبة تقارب 1.52 في المئة سنويًا، أي بوتيرة أبطأ من معدل النمو السكاني في الفترة وسيحدث هذا النمو بنسبة تقارب 1.52 في المئة سنويًا، أي بوتيرة أبطأ من معدل النمو السكاني في الفترة تبلغ نسبة سكان المنطقة من مجموع سكان العالم 6.9 في المئة بحلول عام 2050⁽⁵⁾.

وسيعرف هذا النمو السكاني معدلات متفاوتة بحسب البلدان. ويعزى هذا التباين إلى اختلاف ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام الاستقرار والنزاعات المسلحة والهجرة الدولية واللجوء. وسينجم عن ذلك فرق كبير بين البلدان في حجم السكان؛ فبحلول عام 2050، ستبقى مصر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان في المنطقة (153.4 مليونًا)، يليها العراق (81.5 مليونًا)، والسودان (80.4 مليونًا).

إنّ المؤشر الرئيس الذي يفسر هذا التطور الديموغرافي هو معدل الخصوبة الذي يقيس عدد المواليد الأحياء المتوقع للمرأة خلال حياتها الإنجابية. وقد سجلت في المنطقة العربية مستويات مرتفعة

 ⁴ اعتمدنا فيما يخص المعطيات الديموغرافية أساسًا على: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الإسكوا، تقرير السكان والتنمية
 العدد الثامن: الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية، رمز الوثيقة: 3/E/ESCWA/SDD/2017 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2018).

المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

للخصوبة في الماضي، لكنها في انخفاض مطرد منذ الثمانينيات في جميع البلدان ما عدا الصومال. وسنركز في الجدول (1) أساسًا على الدول المصدرة للهجرة واللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي، مخضعين ذلك لمقارنات بالعالم والدول المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل.

الجدول (1) تطور معدلات الخصوبة في المنطقة العربية 1970-2050

2050	2030	2020	2015	2010	2000	1990	1980	1970	المنطقة
2.2	2.4	2.5	2.5	2.5	2.7	3.2	3.7	4.7	العالم
1.8	1.8	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	2.0	2.5	الدول المرتفعة الدخل
3.0	3.8	4.4	4.8	5.2	5.9	6.3	6.6	6.6	الدول المنخفضة الدخل
2.4	2.8	3.2	3.4	3.5	3.9	5.2	6.3	6.9	المنطقة العربية
1.9	2.1	2.4	2.5	2.6	2.8	4.1	5.7	6.6	المغرب
1.9	2.0	2.1	2.2	2.1	2.2	3.5	5.2	6.7	تونس
2.0	2.2	2.5	2.8	2.8	2.6	4.7	6.7	7.6	الجزائر
1.9	2.4	2.7	3.0	3.2	4.1	5.3	7.0	7.6	سورية
1.7	1.7	1.7	1.7	1.6	2.2	3.0	4.0	4.9	لبنان
2.3	2.7	3.1	3.3	3.2	3.3	4.6	5.6	6.2	مصر
3.0	3.7	7.3	4.4	4.6	4.9	5.9	6.6	4.1	العراق

المصدر: حسابات الإسكوا، تقرير السكان والتنمية العدد الثامن: الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية، رمز الوثيقة: E/ESCWA/SDD/2017/3 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2018)، بالاستناد إلى:

United Nations/DESA, Population Division, World Population Prospects: The 2017 Revision (New York: United Nations, 2017).

تظل معدلات الخصوبة مرتفعةً في جزر القمر والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين وموريتانيا واليمن، حيث فاقت 4 أطفال لكل امرأة في عام 2015. في حين تعرف دول أخرى معدلات خصوبة دون مستوى الإحلال خلال العقود القادمة؛ وسيكون هذا هو حال دول المغرب والجزائر وتونس، وكذا لبنان. في ضوء هذه المعطيات، سيعرف العالم العربي معدلات نمو سكاني في انخفاض مطرد، ولكن سيظل هذا المعدل أعلى من المعدل المتوقع على مستوى العالم، وسيفوق أكثر المعدلات المرتقبة في الدول الأكثر نموًا، ومنها الدول الأوروبية، كما نلاحظ في الجدول (2).



الجدول (2) معدل النمو السكاني في العالم العربي

2050-2040	2040-2030	2030-2020	2020-2015	2015-2010	2010-2000	2000-1990	1990-1980	1980-1970	السنوات
1.21	1.43	1.73	1.95	2.24	2.30	2.37	3.01	3.07	المنطقة العربية
0.59	0.75	0.93	1.09	1.19	1.25	1.43	1.80	1.88	العالم
00	0.06	0.16	0.26	0.29	0.37	0.37	0.56	0.72	الدول الأكثر نموًا

المصدر: المرجع نفسه.

تختلف النسب حول هذه المعدلات بحسب البلدان. فإذا أخذنا الفترة الحالية 2020-2020، فإننا نلاحظ أنّ أكثر نسبة سجلت انخفاضًا هي تلك المسجلة في سورية بسبب الحرب (0.20 في المئة)، يليها لبنان (0.57 في المئة)، ثم تونس (1.09 في المئة)، فالمغرب (1.27 في المئة). ومن الدول المصدرة للهجرة التي تسجل معدلات مرتفعة، نجد الصومال (2.98 في المئة)، والعراق (2.82 في المئة)، وفلسطين (2.68 في المئة)، والسودان (2.41 في المئة). في ضوء هذه المعطيات، سيتطور حجم السكان في المنطقة العربية على النحو الذي يوضحه الجدول (3).

الجدول (3) تطور حجم السكان في المنطقة العربية (1970-2050)

2050	2040	2030	2020	2015	2010	2000	1990	1980	1970	السنوات
9,771823	9,210,337	8,551199	7,795,482	7,383009	6,918169	6,154007	5,330943	4,458412	3,700578	العالم
676,350	599,984	520,776	438,899	398,546	356,765	284,133	224,858	167,199	123,523	المنطقة العربية
6.9	6.5	6.1	5.6	5.4	5.1	4.6	4.2	3.8	3.3	نسبة الساكنة العربية من سكان العالم (في المئة)

المصدر: المرجع نفسه.

سواء بالنظر إلى مستوى الوتيرة أو إلى زيادة حجم السكان، تسجّل المنطقة العربية تصاعدًا بيّنًا في حجم السكان، بحيث إنها تمثل 5.6 في المئة من سكان العالم في عام 2020 بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى 3.3 في المئة عام 1970. ومن المنتظر، كما أسلفنا، بحسب إسقاطات الأمم المتحدة، أن تصل هذه النسبة إلى 6.9 في المئة في أفق عام 2050.

بيد أنّ هذه الطفرة السكانية، عوض أن توظّف في تنمية البلاد العربية، فإنها تدفع بالشباب، تحت ضغط عدة أسباب منها أساسًا ضعف البنى الاقتصادية، وعجز هذه الدول عن إيجاد فرص كافية لتوظيف قدرات العمل، إلى الهجرة واللجوء. فافتقار هذه البنى إلى التنويع الاقتصادي، وغياب الإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات في هذه الدول، وعدم فاعلية سياسات سوق العمل، عوامل تحول دون تحقيق تقدم في معظم البلدان، في حين يفتقر القطاع الخاص إلى المؤهلات التي تمكنه من ريادة قاطرة التنمية. ففي المنطقة، لا تزال الزراعة تشكل القطاع الرئيس في الكثير من الدول العربية، وهو قطاع يفتقر إلى سياسات فاعلة لتنشيطه وزيادة إنتاجيته، مع أنه من القطاعات التي تستوعب أعدادًا كبيرة من القوى العاملة.

وقد شهدت المنطقة، تبعًا لذلك، معدلات مرتفعة للبطالة بلغت بحسب معطيات المكتب الدولي للشغل 10.3 في المئة عام $2016^{(7)}$ ، وهو أعلى معدل في العالم، ويربو كثيرًا عن المتوسط العالمي (5.9 في المئة). وتتوزع البطالة على نحو غير متساو بحسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية؛ إذ بلغ إجمالي معدل البطالة بين النساء 5.9 في المئة عام 5.9 مقابل 5.9 في المئة للرجال. كما سجلت بطالة الشباب في المنطقة المعدل الأعلى في العام نفسه، حيث بلغت 5.9 في المئة، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.9 في المئة. وهنا أيضًا تشكّل الشابات الفئة الأكثر عرضة للبطالة، إذ بلغ معدل البطالة في صفوفهن 5.9 في المئة عام 5.9 مقابل 5.9 في المئة للشبان؛ وهو ما يشرح التطور الذي عرفته الهجرة النسوية خاصة في بعض الدول العربية مثل المغرب.

إضافةً إلى هذا، تشير التقديرات في العديد من البلدان إلى أنّ 80 في المئة من الشباب يعملون في القطاع غير النظامي؛ إذ إنهم يتركّزون في أعمال متدنية النوعية قليلة الإنتاجية مقابل دخل غير منتظم وغير آمن ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي. وهذا الواقع يعيشه الكثير من الشباب العرب الذين يصنفون ضمن من تجري تسميتهم "الفقراء العاملون" (Working poor)، والذين يعتبرون الهجرة وسيلةً لتحسن أوضاعهم الاقتصادية.

ثانيًا: واقع الهجرات العربية واتجاهاتها

1. واقع واقع للهجرات العربية وبلدان المقصد

يصعب تحديد حجم الهجرات العربية نظرًا إلى وجود حالات متباينة للمهاجرين (مزدوجو الجنسية، وغير المسجلين في المراكز القنصلية، والمهاجرون غير النظاميين)، مع اختلاف بين في إحصائيات الدول المستقبلة والدول

⁷ المرجع نفسه، ص 106.

الموفدة (8). ففيما يخص تدفقات الهجرة من الدول العربية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، توفر لنا المعطيات التى تنشرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقييمًا تقريبيًا لهذه التدفقات في الفترة 2004-2017.

الجدول (4) تدفقات الهجرة من الدول العربية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي: 2004-2017 (بالآلاف)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
149.5	164.4	191.7	187.2	184.5	180.5	192.8
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
306.4	476.8	550.6	238.5	167.2	141.2	137.3

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادًا على بيانات دول الاتحاد الأوروبي الواردة في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

OCDE, Perspectives des migrations internationales 2016 (Paris: OCDE, 2016); OCDE, Perspectives des migrations internationales 2019 (Paris: OCDE, 2019), at: https://bit.ly/34teGQK

تبرز هذه الأرقام بجلاء أهمية هذه التدفقات التي عرفت في السنوات الأخيرة مُوَّا متميزًا، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الكثير من الدول العربية. كما يضاف إلى ذلك مؤشر آخر، هو وجود ثلاث دول عربية من بين أهم العشرين دولة المصدرة للهجرة في العالم، هي: سورية، بـ 6.9 ملايين مهاجر، وتأتي في الرتبة 16، ومصر بـ 3.4 ملايين مهاجر، وتأتي في الرتبة 16، ومصر بـ 3.4 ملايين مهاجر، وتأتي في الرتبة 19 $^{(9)}$ ، علمًا أنَّ المصادر الرسمية المغربية تقدّر عدد المهاجرين المغاربة بحوالى 5 ملايين مهاجر مع الأخذ في الاعتبار المجنسين والهجرة غير النظامية، بحيث عِثل هذا العدد أكثر من 14 في المئة من سكان البلاد $^{(01)}$ ؛ وهذا يزكي ما قلناه سابقًا حول اختلاف المعطيات الرقمية بحسب المصادر.

على مستوى الحجم، يقدّر عدد المهاجرين من البلدان العربية عام 2017 بـ 23,125,900 مهاجرًا، بعد أن كان يصل إلى 21,974,881 شخصًا عام 2013، وهو ما يناهز ضعف العدد المسجل عام 1990، أي 12,091.398 مهاجرًا. ويتوزع المهاجرون العرب على مختلف القارات كما يلى في الجدول (5).

⁸ يعتبر مشكل التحديد الكمي لحجم الهجرة على العموم من أشد الإكراهات التي تواجه الباحثين في مجال الديموغرافيا والهجرة، وتظل الإحصائيات المتوافرة في الغالب مجرد تقديرات تقريبية.

⁹ United Nations/Department of Economic and Social Affairs, *International Migration Report 2017* (New York: United Nations, 2017), p. 13.

¹⁰ Mohamed Khachani, *La question migratoire au Maroc* (Rabat: Publications de l'Association Marocaine d'Études et de Recherches sur les Migrations, 2019), p. 30.

النسبة (%)	المجموع	البلدان الأفريقية غير العربية	اْوقيانوسيا	أميركا الشمالية واللاتينية	البلدان الآسيوية غير العربية	أوروبا	المنطقة العربية	
24.2	5,599,383	30,430	11,025	367,722	235,038	4,838,542	116,626	عدد المهاجرين واللاجئين من المغرب العربي
75.8	17,526,517	23,662	442,846	1,036,496	3,525,558	1,310,723	11,187,232	عدد المهاجرين واللاجئين من المشرق العربي
100.00	23,125,900	54,092	453,871	1,404,218	3,760,596	6,149,2615	11,303,858	المجموع
100.00	100.00	0.02	1.96	6.07	16.26	26.59	48.87	النسبة (%)

الجدول (5) مناطق المقصد للمهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية عام 2017

المصدر: الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2020)، ص 49، 55، شوهد في 2020/10/6 في: https://bit.ly/34LxB9h

يتوزع هؤلاء المهاجرون عام 2017 على 48.87 في المئة في المنطقة العربية، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية بـ 26.59 في المئة، بينما يتوزع ما تبقى بين 16.26 في المئة في البلدان الآسيوية غير العربية، و6.00 في المئة في أميركا الشمالية واللاتينية، و1.96 في المئة في أوقيانوسيا ونسبة ضئيلة 0.02 في المئة في البلدان الأفريقية غير العربية. وإذا اعتبرنا أهم الدول العربية المصدرة للهجرة، فنجد تباينًا بين دول المغرب العربي والمشرق العربي. ففيما يخص المشرق العربي، يبلغ عدد المهاجرين 17,526,517 عام 2017، وهو ما عثل 8.75 في المئة من حجم الهجرة العربية يتركزون أساسًا في المنطقة العربية بنسبة 64 في المئة، ولا تتعدى أوروبا نسبة 7.5 في المئة من هذا التوزيع. لكن الرغبة في الهجرة إلى أوروبا في ازدياد مطرد؛ إذ أصبحت القارة العجوز الوجهة المفضلة لبعض دول المشرق العربي في ظلّ الأزمات التي تجتاح المنطقة وفي ظل السياسات التقنينية التي تفرضها دول الخليج على الهجرة إليها من الدول العربية. ويتوزع باقي المهاجرين من المشرق العربي بين 20 في المئة في البلدان الآسيوية غير العربية، و6 في المئة في القارة الأميركية وبنسب قليلة بين أوقيانوسيا والبلدان الأفريقية غير العربية، و6 في المئة في القارة الأميركية وبنسب قليلة بين أوقيانوسيا والبلدان الأفريقية غير العربية.

وفيما يخص المغرب العربي، وصل عدد المهاجرين عام 2017 إلى أكثر من 5.6 ملايين شخص، أي نحو 24 في المئة من جميع المهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية. ويأتي المغرب في طليعة بلدان المنشأ

¹¹ الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2020)، ص 48، شوهد في 2020/10/6، في https://bit.ly/34IxB9h

في المنطقة؛ إذ يقدر عدد المهاجرين منه نحو 2.9 مليون مهاجر، تليه الجزائر بـ 1.8 مليون مهاجر، ثم تونس بما يزيد على 750,000 مهاجر؛ في حين بلغ عدد المهاجرين واللاجئين من ليبيا 155,000 شخص. أما موريتانيا، فيقدر عدد المهاجرين منها بـ 116,000 شخص أما موريتانيا، فيقدر عدد المهاجرين منها بـ 116,000

وقد بلغت نسبة المهاجرين واللاجئين من المغرب العربي 5.9 في المئة من مجموع سكان هذه المنطقة عام 2017، وارتفعت هذه النسبة مقارنةً بعام 1990 حيث كانت تبلغ 4.8 في المئة. وسجلت ليبيا أدنى نسبة من المواطنين المقيمين في الخارج مقارنة بمجموع المواطنين القاطنين في البلد بـ 1.7 في المئة عام 1990، و2.5 في المئة في عام 2017. وفي المقابل، سجّل المغرب أعلى نسبة من المواطنين المقيمين في الخارج، راوحت بين 6.4 في المئة في عام 1990، و8.1 في المئة في عام 2017. ويظل هذا التقدير بالنسبة إلى المغرب دون التقديرات المحلية التي تعتبر حجم الهجرة المغربية إلى الخارج حاليًا بحوالي 5 ملايين شخص، أي ما يعادل نحو 14 في المئة من سكان البلد. ويتوزع المهاجرون في المنطقة العربية وفقًا للتقديرات السابقة بين 57.3 في المئة من الذكور و7.24 في المئة من الإناث؛ وهي نسبة أدنى من متوسط نسبة هجرة النساء في العالم، التي تصل إلى 48 في المئة.

أما فيما يخص بلدان المقصد، فقد كانت أوروبا عام 2017، منطقة المقصد البارزة؛ إذ استضافت أكثر من 86 في المئة من المهاجرين واللاجئين من المغرب العربي. ولأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية، تظل بعض الدول الأوروبية المقصد الرئيس للدول المغاربية. ويبرز الجدول (6) أهم بلدان المقصد الأوروبية بالنسبة إلى بلدان المغرب العربي⁽¹⁵⁾.

الجدول (6) بلدان المقصد الرئيسة للمهاجرين واللاجئن من المغرب العربي عام 2017

بلدان أخرى	دول عربية	الولايات المتحدة الأميركية	إيطاليا	إسبانيا	فرنسا	بلدان المقصد
1,103,743	116,626	220,330	602,008	766,823	2,789,853	عدد المهاجرين واللاجئين

المصدر: المرجع نفسه.

يبرز الجدول (6) أنّ فرنسا وحدها استضافت عام 2017 حوالى 50 في المئة من المهاجرين من المغرب العربى. وقد أصبحت إسبانيا وإيطاليا خلال العقود الأخبرة من الوجهات المفضلة كذلك.

¹² المرجع نفسه.

¹³ المرجع نفسه.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ المرجع نفسه.

39

وعلى مستوى الجنس الاجتماعي، بلغت نسبة النساء ضمن المهاجرين المغاربيين 45.8 في المئة، بما يفوق 2.5 مليون امرأة. وقد كان المغرب بلد المنشأ للعدد الأكبر من المهاجرات (1,350,929)، تليه الجزائر (316,509)، وتونس (330,806)، وليبيا (73,593).

وتظل أوروبا المقصد الثالث للدول العربية الأقل نهوًا، والتي يصنف ضمنها كل من موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر واليمن، إذ يبلغ عدد الوافدين من هذه البلدان (439,400 مهاجر ولاجئ. وتُعدّ المنطقة العربية المقصد الأول لمهاجري هذه البلدان (2,368,937 شخصًا)، وتأتي بعدها الدول الأفريقية غير العربية (2,276,908 أشخاص)⁽⁶¹⁾.

معلوم أنه في ظل الظروف السياسية الراهنة، تظلُّ تدفقات الهجرة بشكل كبير بطرق غير قانونية وعبر المسارات الثلاثة المعروفة: مسار شرق متوسطى عبر تركيا في اتجاه اليونان، ومسار الوسط متوسطى عبر ليبيا وتونس في اتجاه الجزر الإيطالية، ومسار غرب متوسطى عبر المغرب في اتجاه إسبانيا. ويتغير عدد المهاجرين الذين محرون عبر هذه المسارات اعتبارًا للسياق السياسي الإقليمي وتدابير الرقابة التي تتخذها سلطات البلدان المعنية. وقد ارتفعت هذه التدفقات نحو أوروبا من 215,770 في عام 2014 إلى 1,015,848 في عام 2015، لتنخفض إلى 363,048 في عام 2016، و171,191 في عام 2017، ثم 117,000 في عام 2018. وهكذا، بعد ذروة عام 2015، التي شهدت مغادرة المهاجرين واللاجئين، ولا سيما السوريين والعراقيين إلى اليونان فأوروبا، انخفض هذا العدد بعد توقيع الاتفاقية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في 18 آذار/ مارس 2016. وتهدف هذه الاتفاقية إلى الحدّ من الهجرة إلى أوروبا عبر تركيا، مما أدى إلى تحول تدفقات الهجرة من المسار الشرقى الى المسار الأوسط الذي كان يفضل استخدامه في عامى 2016 و2017، وصولًا الى المسار الغربي الذي زاد استخدامه في عام 2018. وبين عامي 2017 و2018، انخفض عبور المسار الأوسط بنسبة 80 في المئة، وارتفع عبور المسار الشرقي بنسبة 10 في المئة، وتزايد عبور المسار الغربي بأكثر من الضعف بزيادة نسبتها 158 في المئة. وقد كان معظم المهاجرين واللاجئين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط في عام 2018 من البلدان العربية (44 في المئة)، يليهم المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء (42 في المئة). ومن بين بلدان المنشأ العشرة الأولى للوافدين برًّا وبحرًا عبر البحر الأبيض المتوسط في عام 2018، نجد خمس دول عربية، وهي: المغرب (11 في المئة)، وسورية (9 في المئة)، والعراق (7 في المئة)، والجزائر (6 في المئة)، وتونس (5 في المئة). ومن بين جميع المهاجرين واللاجئين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط في عام 2018، كان 64 في المئة من الذكور البالغين، و15 في المئة من الإناث البالغات، و21 في المئة من القاصرين (17).

¹⁶ المرجع نفسه، ص 63.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 46-47.



في هذه الظروف، تبدو الهجرة كظاهرة مجتمعية بارزة في البلدان العربية، وتحت ضغط الأسباب الدافعة والجاذبة يبقى حلم الكثير من الشباب العرب الهجرة إلى الخارج.

2. الهجرة العربية الاحتمالية: الرغبة في الهجرة

أجرت مؤسسة غالوب، في الفترة 2017-2017، استطلاع رأي عالميًا عن الهجرة في 152 دولة، وذلك استنادًا إلى مقابلات مباشرة أو عبر الهاتف مع 453,122 شخصًا بالغًا. وقد أفاد هذا الاستطلاع بأنّ قرابة نصف البالغين في17 دولة في العالم عبروا عن رغبتهم في الهجرة. ومن بين هذه الدول سورية. وأغلب هذه الدول في أفريقيا وأميركا الجنوبية والكاريبي. وقد بلغت نسبة السوريين البالغين الذين يسعون للهجرة إذا سنحت لهم الفرصة 46 في المئة (18). وحلّت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثالثة من بين مناطق العالم التي سجلت أعلى نسبٍ من حيث البالغين الراغبين في الهجرة، وذلك بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا الجنوبية والكاريبي؛ إذ صرح ربع البالغين في المنطقة العربية منطقة أفريقيا بأنهم يريدون الهجرة. وقد تنامت هذه النسبة بعد أن كانت في حدود 22 في المئة في الفترة 2010-2016، و19 في المئة في الفترة 2010-2012.

ومن المنتظر أن يزداد معدل النزوح إلى الهجرة بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعانيها المنطقة العربية إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)؛ خاصةً أنّ المنطقة يتزايد فيها معدل الفقر المدقع الذي أصبح خطره يحدق بفئات كثيرة من الشباب والعاطلين عن العمل، والعاملين في القطاع غير النظامي. وبسبب هذا الوباء، من المنتظر أن ينضم 14.3 مليون شخص إلى صفوف الفقراء في المنطقة؛ مما سيرفع عددهم الإجمالي إلى 115 مليون نسمة. إضافةً إلى ذلك، ينتظر على المستوى الاقتصادي الكلّي أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنحو 152 مليار دولار، نتيجةً لانكماش في النمو نسبته 5.7 في المئة، توقعته الدراسات بين عامي 2019 و2020.

وتزكّي هذه الرغبة في النزوح الدراسات الميدانية التي أجريت في بعض الدول العربية، كتلك التي أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس (21)، والبحث الذي أجراه المركز القومي

 $^{18 \}qquad \text{Neli Esipova, Anita Pugliese \& Julie Ray, "More Than 750 Million Worldwide Would Migrate If They Could," \textit{Galup News}, 10/12/2018, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/30EVgWH}$

تزامن إجراء الاستطلاع مع فترة طغت فيها أزمة اللجوء في القارة الأوروبية؛ إذ تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء إلى البحر الأبيض المتوسط أملًا في بلوغ الأراضي الأوروبية.

¹⁹ بناء على عدة مصادر إلكترونية، من بينها: "هجرة الشباب العربي.. قراءة في استطلاعات الرأي"، عالم الآراء، شوهد في 2020/10/5. في: https://bit.ly/30DcpA5

²⁰ الأمم المتحدة، "كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل"، 2020/7/23، ص 8، 14، شوهد في 2020/10/5. في: https://bit.ly/36z99cF

²¹ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2016).

للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر (22)، أو ذاك الذي أجرته الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة في المغرب (233)، أو الدراسة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط حول "الهجرة الدولية في المغرب 2018-2019"، والتي كان من أبرز نتائجها أنّ 23.3 في المئة من المستجيبين عبّروا عن رغبتهم في الهجرة. وتظل الرغبة في الهجرة، وفقًا لهذا البحث، أشد إلحاحًا بين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 45 و29 عامًا (40.3 في المئة)، بينما لا يتجاوز المعدل 10.3 في المئة بالنسبة إلى الذين تراوح أعمارهم بين 45 و59 عامًا. فيما يخص الوجهة، تظلّ دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسة التي يفكر هؤلاء المهاجرون الاحتماليون في الذهاب إليها بنسبة تفوق 81 في المئة. ومهما كان المستوى الدراسي أو الوضع المهني، فإنّ الوجهات المفضلة تظل الدول الثلاث: فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا (24).

ولم تعد هذه الأفضلية حكرًا على دول المغرب العربي، بل أصبحت أيضًا اختيارًا لشباب المشرق العربي بعد الأزمات السياسية التي أصبحت تعيشها هذه البلدان. ولعل اختيار الاتحاد الأوروبي بوصفه وجهةً مفضلة له أسباب موضوعية؛ فحركة العمالة في البلاد العربية تظلّ أسيرةً للتقلبات السياسية بين هذه الدول، والتي كانت لها أحيانًا توابع مدمرة على مصالح المهاجرين؛ كما حدث عند طرد المهاجرين المغاربة من الجزائر، أو طرد المصريين والتونسيين من ليبيا، أو اليمنيين من المملكة العربية السعودية، أو الفلسطينيين من الكويت.

إضافةً إلى هذا، يظلّ الاتجاه السائد في دول الخليج هو انخفاض نسبة المهاجرين العرب وتعويضهم باليد العاملة المحلية أو الآسيوية الأقلّ تكلفة. فطبقًا للبيانات التي جمعها أندريه كابيسفيري، انخفضت نسبة "الوافدين" العرب من السكان في مجموع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست من 72 في المئة عام 1975 إلى 25-29 في المئة عام 2002(²⁵⁾؛ وقد تقوّى هذا الاتجاه بعد حرب الخليج.

في غياب زوال أسباب الهجرة في هذه البلدان، يطرح هذا الواقع مشكل المتنفّس الجديد الذي يمكن أن يعوض دول الخليج والدول العربية الأخرى كمجالٍ لاستقبال الشباب العرب الراغبين في الهجرة. وهنا تبرز بعض الدول الأوروبية وجهات متميزة مثل اليونان في شرق المتوسط، وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا في غربه، إضافةً إلى التدفقات المهمة التي تعرفها ألمانيا بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، وكذا بعض الدول الإسكندنافية مثل السويد.

_

^{22 &}quot;بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري: ملخص تنفيذي"، إشراف نسرين البغدادي، المجلس القومي لحقوق الإنسان والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016.

²³ محمد الخشاني، "مجرة الشباب العرب إلى دول الاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في السياسة الأوروبية للهجرة"، في: مجموعة مؤلفين، لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل، تحرير وتقديم مراد دياني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 143-171.

²⁴ Haut-Commissariat au Plan, *La migration internationale au Maroc: Résultats de l'enquête nationale sur la migration internationale 2018-2019* (Rabat: HCP, 2020), p. 121.

²⁵ أندريه كابيسفيركي، "هجرة العمل العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي"، ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، 2-4 أيلول/ سبتمبر 2003.



تطرح تدفقات الهجرة العربية نحو أوروبا أسئلة كبرى، لا سيما بالنظر إلى تأثيراتها في الوضع الديموغرافي وسوق العمل في الدول الأوروبية المستقبلة، وبالنظر أيضًا إلى اتجاهاتها المستقبلية في ظلّ تزايد قوى اليمين المتطرف ومعاداة المهاجرين.

ثالثًا: العجز الديموغرافي في بلدان الاتحاد الأوروبي وإشكالية الهجرة العربية إليها

1. مساهمة الهجرة في تقليص العجز الديموغرافي في دول الاتحاد الأوروبي

سنحاول توضيح مدى مساهمة الهجرة في مواجهة احتمالات العجز الديموغرافي في البلدان الأوروبية التي تعاني تزايد شيخوخة تركيبتها السكانية. بداية، يجب التذكير أنّ الصراعين العالميين الأول والثاني قد تسبّبا في خللٍ وظيفي ديموغرافي لم يخفّف من حدته إلا تدفق المهاجرين الوافدين من مختلف أنحاء العالم، هما فيها العالم العربي. ويظل تقهقر معدل الخصوبة من أسباب تفاقم العجز السكاني والعجز الكبير في العمالة الذي ستواجهه القارة الأوروبية في السنوات القادمة.

انخفض معدل الخصوبة الإجمالي، في دول الاتحاد الأوروبي، الذي كان لا يتعدى 1.57 في عام 1990، إلى 1.46 في عام 2002، وفي عام 2000 (1.61)، في عام 1998؛ وظل عند هذا المستوى في عام 1998، مع ارتفاع طفيف في عام 2002، وفي عام 2010 (1.61)، وانخفاض عام 2013 (1.55)، ثم ارتفاع طفيف عام 2017 (1.60). وقد انخفض مؤشر الخصوبة هذا إلى 1.29 مستويات أدنى في دول جنوب أوروبا وشرقها. ففي إيطاليا، انتقل هذا المعدل من 2.43 عام 1970 إلى 1.29 عام 2018. وفي إسبانيا، انخفض من عام 2018. وفي البيانيا، انخفض من عام 2018. وبعض البلدان في أوروبا الشرقية التي تعاني معدلات منخفضة مثل بولندا (1.46)، ورومانيا (1.64)، وسلوفينيا (1.64)، وسلوفاكيا (1.54)، وصربيا (1.43) هذه المعدلات هي من بين أدنى المعدلات في العالم، ومن ثم لا تسمح بتجديد الأجيال المحدد عند مستوى 2.1 طفل لكل امرأة (2.7).

على مستوى الاتحاد الأوروبي، سجل عام 2015، 5.1 ملايين ولادة، بينما توفي 5.2 ملايين شخص؛ مما يعني أن الاتحاد الأوروبي شهد تغيرًا طبيعيًا سلبيًا في عدد سكانه أول مرة. يتوافق التغيير الديموغرافي (الإيجابي) المتبقى بشكل أساسى مع مساهمة صافي الهجرة. وفي بداية كانون الثاني/ يناير 2019، قُدر عدد سكان

²⁶ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects 2019, vol. II: Demographic Profiles (New York: United Nations, 2019).

² لتعويض الزوجين عند وفاتهما. أما 0.1 الباقية، فهي لتعويض بعض الأضرار مثل الولادات غير الحية.

الاتحاد الأوروبي بنحو 513.5 مليون نسمة، مقارنة بـ 512.4 مليون في بداية كانون الثاني/ يناير 2018. وقد أصبح 448 مليون نسمة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وتعتبر ألمانيا الدولة الأكثر اكتظاظًا حيث بلغ عدد سكانها في بداية كانون الثاني/ يناير 2020، 83.2 مليون نسمة وهو ما عمثل 18.6 في المئة من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، تليها فرنسا بـ 67 مليون نسمة، بنسبة 15.0 في المئة، فإيطاليا بـ 60.2 مليون (بنسبة 13.5 في المئة)، ثم إسبانيا 47.3 مليون (بنسبة 10.6 في المئة) فبولندا بـ 38.0 مليون، (أي 8.5 في المئة). وفي ما تبقى من دول الاتحاد، في أربع عشرة دولة عضوًا يوجد ما بين 1 و5 في المئة من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، في حين أنّ ثماني دول لديها حصة أقل من 1 في المئة (83).

ولا بد من التذكير أنّ التغيير الطبيعي في سكان الاتحاد الأوروبي بقي سلبيًا، حيث سجلت الوفيات أكثر من الولادات المسجلة عام 2018 (5.7 ملايين حالة وفاة مقابل 5.0 ملايين حالة وفاة مقابل 4.7 ملايين حالة ولادة)، وفي عام 2019 (4.7 ملايين حالة ولادة)؛ وهذا يعني أنّ الاختلاف الديموغرافي الإيجابي يرجع إلى مساهمة صافي الهجرة (20).

يبين الجدول (7) أن في عام 2019، سجلت إحدى عشرة دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي تغيرًا طبيعيًا وليجابيًا وسجلت خمس عشرة دولة عضوًا تغيرًا طبيعيًا سلبيًا. هذه الدول التي فاق فيها عدد الوفيات عدد المواليد هي: بلغاريا (-6.7 في المئة)، تليها لاتفيا (-4.7 في المئة)، وليتوانيا واليونان وكرواتيا (-3.9 في المئة لكل منها)، وإيطاليا (-3.6 في المئة)، والبرتغال (-2.5 في المئة)، والبرتغال (-1.5 في المئة)، والستونيا (-1.0 في المئة)، ولاتفيا وإسبانيا (-1.2 في المئة)، وإستونيا (-1.0 في المئة)، وبولندا (-0.9 في المئة)، وسلوفينيا (-0.6 في المئة)، إضافة إلى جمهورية التشيك التي حققت تقريبًا نوعًا من التوازن بن الولادات والوفيات

كما نلاحظ، لن تكون بلدان أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، بسبب شيخوخة سكانها، قادرةً على تعويض العجز الديموغرافي وفي مجال سوق العمل لبلدان الاتحاد. وستحتاج هذه الدول نفسها إلى القوى العاملة لتلبية احتياجاتها. ومن المتوقع أن تزداد هذه الاحتياجات مع تحسن اقتصاداتها وإعادة هيكلتها في إطار برامج الإعانات الأوروبية. كما أنّ بعض هذه البلدان (بولندا والمجر والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وإستونيا وسلوفينيا) أصبح صافي هجرتها إيجابيًا، وتحولت إلى بلدان مضيفة للهجرة تأتيها اليد العاملة مما كان سابقًا يسمى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وكذا من الدول الآسيوية. ولكن هذه الدول تتخذ موقفًا متحفظًا بشأن توزيع اللاجئين، خاصة السوريين منهم.

²⁸ Eurostat, "Communiqué de presse 111/2020," 10/7/2020.

²⁹ Ibid.

³⁰ Ibid.



الجدول (7) التغيرات الطبيعية للسكان في دول الاتحاد الأوروبي عام 2019 (بالآلاف)

التغير الطبيعي	الوفيات	الولادات الحية	الدولة
498.3	4.650.1	4.151.9	الاتحاد الأوروبي
7.3	108.8	116.1	بلجيكا
46.5	108.1	61.5	بلغاريا
0.1	112.4	112.2	التشيك
7.2	54.0	61.2	الدغارك
161.4	939.5	778.1	ألمانيا
1.3	15.4	14.1	إستونيا
28.7	31.3	59.8	إيرلندا
41.3	125.0	83.7	اليونان
57.1	415.1	357.9	إسبانيا
141.5	612.1	753.6	فرنسا
15.7	51.8	36.1	كرواتيا
214.3	634.4	420.2	إيطاليا
3.6	6.0	9.6	قبرص
8.9	27.7	18.8	لاتفيا
10.9	38.3	27.4	ليتوانيا
1.9	4.3	6.2	لوكسمبورغ
36.8	129.9	93.1	المجر
0.7	3.7	4.4	مالطا
17.2	151.8	169.1	هولندا
1.6	83.4	85.0	النمسا
34.8	409.7	375.0	بولندا
25.2	111.8	86.6	البرتغال
73.6	259.3	185.7	رومانيا
1.3	20.6	19.3	سلوفينيا
3.8	53.2	57.1	سلوفاكيا
8.3	53.9	45.6	فنلندا
25.8	88.8	114.5	السويد

المصدر:

بالنظر إلى الانخفاض الحاد في الخصوبة المسجل في دول الاتحاد الأوروبي، "أصبحت الهجرة مكونًا رئيسًا للنمو السكاني"، كما يشير إلى ذلك تقرير للمجلس الأوروبي⁽³¹⁾. ومعلوم أنّ للهجرة، إضافةً إلى توفير اليد العاملة الضرورية، آثارًا ديموغرافية إيجابية جدًا بسبب البنية بحسب العمر والجنس للوافدين، ومن ثم إمكانية تزايد الولادات وانخفاض الوفيات. ذلك أنّ معدل الخصوبة الكلي للعديد من مجموعات المهاجرين الجدد له تأثير إضافي في عدد المواليد، وللهجرة على المدى القصير والمتوسط تأثير في تشبيب البنية العمرية وتأخير الشيخوخة. ومن ثمّ، فالهجرة تساعد في عدد كبير من الدول الأوروبية على تقليص العجز الديموغرافي. فعلى سبيل المثال، أنجبت النساء المهاجرات في فرنسا 18.8 في المئة من الأطفال المولودين عام 2017، علمًا أنّ المهاجرات يثلن فقط 12 في المئة من الإنجاب.

على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كانت الزيادة في عدد السكان المولودين خارج بلدان المنظمة المنظمة في الفترة 2000-2018 مسؤولةً عن حوالى ثلاثة أرباع النمو السكاني الإجمالي لبلدان المنظمة، ونحو 40 في المئة في الولايات المتحدة الأميركية⁽³²⁾.

قد يشير النمو الديموغرافي المتمايز بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط إلى سيناريو افتراضي، حيث يتم سد العجز من حيث عدد السكان النشطين في الضفة الشمالية جزئيًا في العقود القادمة من خلال تدفقات الهجرة من الجنوب⁽³³⁾؛ وهذا هو أحد أهم الأسئلة للمستقبل الديموغرافي لأوروبا. ومع ذلك، لا يزال هذا السيناريو مرتبطًا بعدة عوامل، بما في ذلك آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية الموفدة، والتغيرات التكنولوجية في الشمال، فضلًا عن حالة جزء حساس جدًّا من الرأي العام في دول الاتحاد الأوروبي الذي يخشى "غزو الجنوب".

تظلّ هناك عدة إكراهات تسير في هذا الاتجاه، أي لصالح تدفقات الهجرة لسدّ العجز الديموغرافي، خاصةً أنّ أوروبا تواجه في ظل السيناريو الحالي مشكلًا شائكًا، حيث تطرح الشيخوخة مشكل تقاسم الثروة الوطنية نتيجة لتناقص عدد النشطين الكفيلين لضمان دخل إجمالي للسكان. فعلى مدى العقود القادمة، ستزداد نسبة كبار السن من إجمالي السكان بشكل كبير في دول الاتحاد الأوروبي، مما سيطرح سلسلة من التحديات المرتبطة بمجتمع الشيخوخة، التي ستؤثر في العديد من المجالات، بما في ذلك أسواق العمل والمعاشات وخدمات الرعامة الصحبة والإسكان والخدمات الاجتماعية.

³¹ Werner Haug, Paul Compton & Youssef Courbage, *Les caractéristiques démographiques des populations immigrées*, Série Etudes démographiques no. 38 (Strasbourg: Conseil de l'Europe, 2003).

³² OCDE, Perspectives des migrations internationales 2019 (Paris : OCDE, 2019), p. 19.

^{33 &}quot;L'immigration, prochain stimulant de la croissance," *Le Monde*, 20/6/2000; La Banque Mondiale, "Les migrations internationales atteignent un niveau record," 18/12/2015, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/3406IqO

ومن المتوقع أن يتباطأ حجم السكان في الاتحاد الأوروبي عند نحو 500 مليون نسمة، أمّا عدد السكان في سن العمل، أي الذين تراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، والذي يصل حاليًا إلى 223 مليونًا، فسينخفض عقدار 49 مليون شخص بحلول عام 2050، خاصة في بعض البلدان مثل ألمانيا، حيث سيبلغ هذا الانخفاض 11 مليون شخص⁽³⁴⁾. وسيطرح هذا النقص بحدة مشكل الإعالة العمرية؛ ففي عام 2014، بلغ إجمالي معدل الإعالة العمرية في دول الاتحاد، والذي يحدد كنسبة الأشخاص المعالين، الصغار والكبار، مقارنةً بالأشخاص المعيلين الذين تراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، بنسبة 51.8 في المئة؛ وهذا يعني وجود شخصين معيلين أي في سن العمل لمعال واحد. وقد لوحظ في هذا العام أدنى معدل إجمالي للإعالة العمرية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في سلوفاكيا (40.6 في المئة)، وأعلى معدل في فرنسا (57.6 في المئة)،

يعتقد خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شأنهم شأن الديموغرافيين في الأمم المتحدة، أنّ الهجرة يمكن أن تساعد في تقليل هذه الاختلالات. ويتميز اللجوء إلى الهجرة بأنّ له تأثيرًا فوريًا وكبيرًا نسبيًا في حجم السكان النشطين بسبب سن القادمين الجدد. وفي هذا الشأن، حذرت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية من أنّ "قضية التبعية ستكون تحديًا لأوروبا"، وذكّرت بأنّ "من دون هجرة جديدة، سينخفض عدد السكان في سن العمل الأوروبية بنسبة 12 في المئة في أفق عام 2030، وسيضطر القطاع الصحي لمواجهة شيخوخة السكان إلى توظيف مليوني شخص ولن يجدهم"(36).

ووفقًا لدراسة حديثة أجرتها المفوضية الأوروبية، تعدّ الهجرة الدولية مكونًا ضمنيًا رئيسًا للتوقعات الديموغرافية على المدى الطويل. ويتوقع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لاتحاد الأوروبي غياب تدفقات صافي الهجرة السنوية إلى الاتحاد الأوروبي حوالى مليون شخص. وتقدر الدراسة أنه "في غياب تدفقات الهجرة، سينخفض عدد سكان الاتحاد الأوروبي في أفق 2060 بـ 75 مليونًا، أي بنسبة 14 في المئة، وعدد السكان في سن العمل بنسبة 20 في المئة"(37).

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه السلوكيات تميل إلى التوافق حتى في بلدان المنشأ، مع بعض التفاوت، لكن التأثيرات التأثير التنظيمي في سوق العمل سيظل قائمًا طالما استمرت أسباب الهجرة نفسها في إحداث التأثيرات

³⁴ Le Monde, 19/11/2019.

³⁵ Eurostat/ Statistics explained, "Structure et vieillissement de la population," (Juin 2015).

³⁶ Jean Pierre Stroobants, "Immigration: la funeste myopie européenne," Le Monde, 14/5/2014.

³⁷ Ignazio Mongelli & Juan-Carlos Ciscar Martinez, "Economic Consequences of Zero International Migration in the EU: An Assessment for Europe Based on the Eurostat Population Projections," European Commission, Joint Research Centre (2018), accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/33wJJL2

والمسبّبات نفسها. وبذلك سيظل المهاجرون يؤدّون دورًا معدلًا، سواء على المستوى الديموغرافي أو على مستوى سوق العمل.

2. تأثير الهجرة في سوق العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي

وفقًا للتقديرات الجديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في العالم 272 مليونًا عام 2019، بزيادة قدرها 51 مليونًا مقارنة بعام 2010. وعثل المهاجرون الدوليون حاليًا 3.5 في المئة من سكان العالم، مقابل 2.8 في المئة في عام 2000. ووفقًا للتوزيع الإقليمي، تستقبل أوروبا عام 2019 أكبر عدد من المهاجرين الدوليين (82 مليون)، تليها أميركا الشمالية (59 مليون). وعلى المستوى القطري، يقيم حوالي نصف المهاجرين الدوليين في 10 دول فقط، منها 5 دول أوروبية. وتستضيف الولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين الدوليين (51 مليونًا)، أو حوالي 19 في المئة من الإجمالي العالمي. وتستضيف ألمانيا والمملكة العربية السعودية ثاني وثالث أكبر عدد من المهاجرين (13 مليون لكل منهما)، تليهما روسيا (12 مليون)، والمملكة المتحدة (9 ملايين)، والإمارات العربية المتحدة (9 ملايين)، وورنسا وكندا وأستراليا (حوالي 8 ملايين لكل منها)، وإيطاليا (6 ملايين).

وبحسب معطيات المركز الإحصائي الأوروبي (Eurostat)، يبلغ عدد المواطنين غير الأوروبيين في الاتحاد الأوروبي في بداية كانون الثاني/ يناير 2019، 21.7 مليون شخص، أي 4.9 في المئة من سكانه البالغ عددهم هذا العام حوالى 447 مليون نسمة. ويمكن أن يضاف إلى الأجانب في الاتحاد 13.3 مليون شخص مقيم في إحدى دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين ممّن يحملون جنسية دولة عضو أخرى. وبذلك، يكون مجموع المهاجرين في الاتحاد الأوروبي نحو 35 مليون شخص؛ جزءٌ كبير منهم (سواء كانوا مواطنين أوروبيين أم لا) يقيمون في ألمانيا (10.1 ملايين)، في حين سجلت كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا ما بين 4.5 و6.5 ملايين مهاجر.

والملاحظ أن عدد الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين في كلّ عام يكون أكبر من عدد المغادرين. وهكذا بلغ صافي الهجرة في عام 2018، أي الفرق بين عدد الأشخاص الذين يدخلون والذين يغادرون خلال العام، 1.2 مليون شخص. وهذا يشرح كيف يزداد عدد سكان الاتحاد الأوروبي رغم الزيادة السلبية (الفرق بين الوفيات والولادات) الحاصلة في الاتحاد. وبذلك، يظل صافي الهجرة العامل الرئيس في النمو الديموغرافي الأوروبي منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي (80).

³⁸ European Migration Law, "Le nombre de migrants internationaux atteint 272 millions en 2019," *Actualités*, 17/9/2019, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/3nkiVpd

³⁹ Barthélémy Gaillard, "Asile et migrations dans l'Union européenne," *Synthèse*, Toute l'Europe, 21/9/2020, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/3d0o3tV

وتختلف نسبة الأجانب في إجمالي السكان من دولة إلى أخرى؛ إذ تسجل لوكسمبورغ أعلى نسبة من الأجانب في عدد سكانها (45.3 في المئة). تزيد هذه النسبة على 10 في المئة في البلدان التالية: قبرص (19.5 في المئة)، ولاتفيا (15.2 في المئة)، وإستونيا (14.9 في المئة)، والنمسا (12.5 في المئة)، وإيرلندا (11.8 في المئة)، وبلجيكا (11.3 في المئة)، وإسبانيا (10.1 في المئة). في حين أن خمس دول لديها معدلات أقل من 1 في المئة: بولندا ورومانيا وكرواتيا وليتوانيا وبلغاريا.

يمكن أن نضيف إلى الجدول (8) الذي يبرز الأهمية التي تمثلها الهجرة بالنسبة إلى ديموغرافيا دول الاتحاد الأوروبي بعض الدول الأوروبية الأخرى المستقبلة غير العضو في الاتحاد، مثل سويسرا التي يمثل فيها المهاجرون 25 في المئة من ساكنتها، وكذا النرويج التي تصل هذه النسبة فيها إلى 10.7 في المئة (40).

ويجب الإشارة إلى أن هذه المعطيات الرقمية لا تأخذ في الاعتبار المهاجرين المتجنسين الذين أصبحت أعدادهم تتزايد بوتيرة عالية خلال السنوات الأخيرة. في بعض البلدان مثل فرنسا أو المملكة المتحدة، فإن معظم المتلقين للجنسية ينحدرون من المستعمرات السابقة. عام 2016، منحت فرنسا الجنسية بشكل أساسي للمغاربة (14.9 في المئة)، والجزائريين (14.8 في المئة)، والتونسيين (6.4 في المئة). ويعتبر المغاربة من أكثر المهاجرين حصولًا على الجنسية في دول الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2017 مثلًا ومن أصل 825,000 شخص حصلوا على جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي شكّل المغاربة أكبر مجموعة من المواطنين الجدد في الاتحاد (67,900 شخص)، 83 في المئة منهم اكتسبوا الجنسية الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية (14).

وهذه الأهمية التي اكتسبتها العمالة الأجنبية، سواء كانت مجنّسة أم لا، لها رواسب تاريخية. فقد عرفت الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى أوائل سبعينيات القرن الماضي، عجزًا كبيرًا في سوق العمل؛ إذ أصبح استخدام العمالة الأجنبية ضرورةً حتمية لاقتصاديات هذه البلاد، مما أدى إلى قفزة كمية حقيقية في تدفقات الهجرة. ففي فرنسا، على سبيل المثال، تضاعف عدد المهاجرين بأعداد مطلقة في الفترة 1954-1975 ليصل إلى 3,868,000 شخص.

ويحتاج سوق العمل في دول الاتحاد الأوروبي إلى أصناف متباينة من المهاجرين، سواء كانوا من ذوي الكفاءات العليا أو من الذين يشتغلون في قطاعات لا تتطلب كفاءات مهنية؛ وعادة ما يشتغل الصنف الأخير في وظائف شاقة وذات أجور منخفضة (42). ففي فرنسا، على سبيل المثال، يحجم العاطلون الوطنيون عن هذه الوظائف التي تعتبر محفوفة بالمخاطر وقليلة الأجر وتتطلب فترات نقل طويلة. ومن المؤكد

⁴⁰ Ibid.

⁴¹ Eurostat, "Communiqué de presse 41/2019," 6/3/2019.

⁴² هذه الوظائف التي توصف عمومًا بأنها "غير مرغوب فيها"، كقطاعات التنظيف والبناء والتعدين والحرف اليدوية وتجارة القرب الصغيرة والمساعدة الشخصية والعمل الموسمي، يتميز أغلبها بالمرونة والتأهيل المتواضع، وهي عمومًا أشغال ينبذها السكان الأصليون، وتقع هذه الوظائف خارج نطاق السلم الاجتماعي.

أنّ المهاجرين الوافدين حديثًا يقبلون دون تردّد القيام بها. وهكذا، تشير بعض المصادر في هذا البلد، إلى وجود عروض عمل لم تجرِ تلبيتها، وقد قدرت هذه الوظائف الشاغرة بـ 350,000 وظيفة بحسب فرانسوا ريبسمان، وزير العمل، و400,000 وظيفة وفقًا لفدرالية رجال الأعمال الفرنسيين (MEDEF)، و000,000 وظيفة بحسب تقديرات الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي خلال الحملة الرئاسية لعام 2012(43).

الجدول (8) نسبة الساكنة الأجنبية في دول الاتحاد الأوروبي (في بداية كانون الثاني/ يناير 2018)

في المئة من السكان	عدد المهاجرين (بالآلاف)	الدولة
12.0	1,366,1	بلجيكا
1.2	85,9	بلغاريا
4.9	515,4	التشيك
8.8	505,9	الدنمارك
11.7	9,678,9	ألمانيا
14.9	197,2	إستونيا
12.0	578,8	إيرلندا
7.6	816,1	اليونان
9.8	4,563,0	إسبانيا
7.0	4687,4	فرنسا
1.3	52,0	كرواتيا
8.5	5,144,4	إيطاليا
17.3	149,2	قبرص
14.1	272,5	لاتفيا
1.0	27,3	ليتوانيا
47.8	288,0	لوكسمبورغ
1.7	161,5	الهجر
14.1	67,1	مالطا
5.8	991,4	هولندا
15.7	1,385,8	النمسا
0.6	239,2	بولندا
4.1	421,7	البرتغال
0.6	111,4	رومانیا
5.9	121,9	سلوفينيا
1.3	72,9	سلوفاكيا
4.5	247,8	فنلندا
8.8	885,8	السويد
9.5	6,286,0	المملكة المتحدة

المصدر: المركز الإحصائي الأوروبي.

ر. ،هرعر ،چ ـــــ

⁴³ Sandrine Foulon & Vincent Grimault, "Offres d'emploi non pourvues: La machine à fantasme," *Alternatives économiques*, 2/9/2014.

إنّ هذا ما أكده المؤرخ فرنان بروديل مذكرًا بأنّ العمالة الأجنبية في فرنسا كانت تاريخيًا تتركز في القطاعات الأقل جاذبية للمواطنين، والتي "ينبذها تسعة فرنسيين من أصل عشرة". فالهجرة، بوصفها مصدرًا للوظائف البخسة الأجر، هي خاصية لكل مجتمع رأسمالي⁽⁴⁴⁾. وقد اعترف جورج ماوكو في عام 1977 بأنّ المهاجرين في فرنسا بنوا "ما يعادل منزلًا من أصل منزلين، و90 في المئة من الطرق السريعة في البلاد، وآلة من أصل سبع "(45).

وفي إسبانيا، بعد أن أصبحت دولة للاستقبال، يشير أنطونيو إيزكييردو إلى الاعتماد الواضح لبعض قطاعات الاقتصاد الإسباني على العمالة المهاجرة، إضافةً إلى قطاع الخدمات، إذ تشكّل الفلاحة مشغلًا أساسيًا لليد العاملة الأجنبية. فمنطقة الإخيدو (El Ejido) تعتبر نموذجًا في هذا المجال؛ حيث تعتمد الزراعة المسببة للاحتباس الحراري على نحو بعيد على هذه القوة العاملة (64). وهكذا أصبحت هذه المنطقة التي كانت من أفقر المناطق الإسبانية في ستينيات القرن الماضي واحدةً من أغناها حاليًا. وهذا ينطبق على الكثير من البلدان في أوروبا، حيث تعتمد الكثير من المشاريع على العمال المهاجرين النظاميين أو حتى غير النظامين.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الهجرة غير النظامية قد ساهمت في خفض تكلفة العمالة، ومن ثمّ زيادة ربحية الشركات. وهذا ما يمكن القطاع غير الرسمي (حوالي 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان القوس اللاتيني) من جني فوائد مالية واجتماعية كبيرة من هذه القوة العاملة "السرية" التي يلجأ إليها أصحاب العمل، مستغلين "الهشاشة القانونية" لهؤلاء المهاجرين. ويواكب هذا التمييز الإيجابي في الحصول على وظائف صعبة تمييزٌ سلبي في ظروف العمل (الأجر، وطبيعة العمل، وتوقيت العمل ومدته، وغير ذلك). وفي هذه الظروف، يشكل هؤلاء المهاجرون "جيش الاحتياط الصناعي" بحسب المفهوم الماركسي. وتضطر الكثير من الدول الأوروبية إلى أن تعترف بهذه الحقيقة، من خلال عمليات التسوية الجماعية (إسبانيا وإيطاليا، وغيرهما) أو تسوية الحالات الفردية (فرنسا وألمانيا، وغيرهما).

وهكذا، بعد المساهمة في إعادة بناء أوروبا خلال فترة "الثلاثينيات المجيدة" التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تظل العمالة المهاجرة ضروريةً للحفاظ على نمو الاقتصادات الغربية وازدهارها. ويزكي ذلك تقرير للمندوبية السامية للتخطيط في فرنسا صدر في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وهو يؤكد أنّ

⁴⁴ Fernand Braudel, L'identité de la France (Paris: Flammarion, 1986), p. 209.

⁴⁵ Mohan Khellil, L'intégration des Maghrébins en France (Paris: PUF, 1991), pp. 10-16.

⁴⁶ Antonio Izquierdo Escribano, "Semejanzas y diferencias en el perfil demográfico y laboral de los marroquíes que solicitaron la regularización en 1985 y en 1991," in: Atlas de la inmigración magrebí en España (UA Editions, 2000), p. 82.

"العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي لا يمكن أن تعمل من دون مساهمة المهاجرين. إنّ فرنسا في حاجة إلى الهجرة" $^{(47)}$.

بيد أنّ هذه الحاجة إلى الهجرة لا تزال تواجه تناقضات عميقة على مستوى السياسة الأوروبية في هذا المجال وعلى مستوى ردود الفعل الاجتماعية (هه).

رابعًا: الهجرة العربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في مواجهة تناقضاتها

1. تناقضات السياسة الأوروبية في مجال الهجرة

على المستوى السياسي، يمكن اعتبار اتفاقية شنغن التي وقعت في 14 حزيران/ يونيو 1985 منطلق السياسة الأوروبية في مجال الهجرة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة المراقبة على الحدود المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي. والجدير بالذكر أنّ الاتحاد الأوروبي قد اعتمد العديد من الآليات التنظيمية في مختلف قممه، نذكر من أهمها: معاهدة ماستريخت (1992)، ومعاهدة أمستردام (1997)، وقمة تاميري (1999)، وقمة إشبيلية (2002)، وبرنامج لاهاي (2004)، الذي حلّ محله برنامج ستوكهولم في أواخر عام 2009. كما اعتمد البرلمان الأوروبي "الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء"، وتبنّى نص "توجيه العودة" (2008) والذي عِثل في الآن ذاته تهديدًا العودة" (حماية الحقوق الأساسية داخل الاتحاد الأوروبي.

وفي أعقاب العديد من المآسي في حوض المتوسط، التي راح ضعيتها المئات من المهاجرين وطالبي اللجوء في عامَي 2014 و2015، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير جديدة لتعزيز مراقبة الحدود، بما في ذلك مراقبة الطرق الجديدة المستخدمة من جانب المهاجرين، والزيادة في الموارد المخصصة لعمليات مراقبة الحدود. وهنا لا بد من التذكير أنَّ المجلس الأوروبي قد أنشأ منذ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 وكالة مراقبة الحدود الأوروبية (Frontex) من أجل محاربة الهجرة غير النظامية. وتقوم هذه الوكالة بتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإدارة الحدود الخارجية، خاصة في الحالات التي تتطلب المزيد

⁴⁷ Commissariat Général du Plan, *Immigration, marché du travail, intégration*, Rapport du séminaire présidé par François Héran (Octobre 2002), p. 12, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/2SCx02V

⁴⁸ الخشاني.

⁴⁹ Francisco Padilla, "La 'Directive retour': Analyse critique sous l'angle du respect des droits fondamentaux et des droits de l'enfant," *Journal du droit des jeunes*, vol. 5, no. 285 (2009), pp. 51-54.

من المساعدة لمراقبة هذه الحدود، وكذا في تنظيم عمليات العودة المشتركة، وتدريب حراس الحدود الوطنية. ونظرًا إلى تدفقات الهجرة التي عرفتها الشواطئ الأوروبية في السنوات الأخيرة، فقد تقرّر زيادة قوات الوكالة ومضاعفة ميزانيتها، لتنتقل من 114 مليون يورو عام 2015، إلى 320 مليون دولار عام 2020(50).

إجمالًا، تبنّت هذه السياسات ما يسمى بـ "المقاربة الشاملة" التي تتمحور حول أربعة أهداف: محاربة الهجرة غير النظامية، وإدماج المهاجرين في وضعية قانونية، والتعاون الاقتصادي مع الدول الموفدة، وتبنّي سياسة موحدة بشأن اللجوء. ولكن ما نلاحظه من خلال تطبيق هذه السياسات أنّ التركيز كان أساسًا على الهدف الأول والتعبئة الشاملة من أجل محاربة الهجرة غير النظامية. وتظل حصيلة هذه السياسات هزيلة جدًا حيث تمخضت عن نتائج عكسية، فعوض الحد من الهجرة غير النظامية أدت هذه السياسة إلى تأجيج تدفقات المهاجرين غير النظاميين كما تطلعنا على ذلك باستمرار وسائل الإعلام. فسياسة التشديد تظلّ غير منتجة؛ ويذكر هذا بمقولة المؤرخ والفيلسوف الإغريقي توسيديدس إلاعلام. فسياسة التشديد تظلّ غير منتجة؛ ويذكر هذا بمقولة المؤرخ والفيلسوف الإغريقي توسيديدس في مدينة طنجة: "والله لو بنوا جدارًا حتى السماء، سأجد طريقة للمرور إلى الضفة الأخرى". ففي أم مدينة طنجة: "والله لو بنوا جدارًا حتى السماء، سأجد طريقة للمرور إلى الضفة الأخرى". ففي الواقع، على الرغم من كثرة هذه النصوص والتدابير المتخذة، فإن توحيد السياسة الأوروبية في مجال الهجرة واللجوء ظل تواجهه عدة إكراهات وتناقضات، وتطغى عليه الخلافات بين الشركاء الأوروبيين. ويتجلى هذا الارتباك كذلك من خلال إعادة تبنّي مواقف سابقة دون القيام بتقييم حصيلة مختلف القمم المتعاقبة، وكذا في رفض بعض الدول لحل تقسيم اللاجئين بين دول الاتحاد، ولجوء هؤلاء إلى حلول قمعية في مواجهة هذه التدفقات.

وقد رافق هذه الإجراءات التنظيمية إرادة من الاتحاد الأوروبي لـ "تصدير تدبير تدفقات الهجرة خارج الاتحاد"، ومن ثمّ عمل على دفع حدوده ونقل سياسته الخاصة بالهجرة، محولًا الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي إلى منطقة يحدد فيها مصير المهاجرين⁽⁵¹⁾. وقد استعمل الاتحاد الأوروبي من أجل ذلك الضغوط على الحكومات من أجل سنّ القوانين المقيدة لحركة الأشخاص في أراضيها (المغرب وتونس عام 2003، والجزائر عام 2008، وليبيا عام 2010، ومصر عام 2016)، ومن أجل إبرام اتفاقيات إعادة القبول وتقوية التعاون بين الأجهزة الأمنية (المساعدة التقنية، والقيام بدوريات مشتركة ... إلخ)، مع استخدام تكنولوجيا متطورة على نحو متزايد من أجل التحكم في تدفقات المهاجرين.

⁵⁰ Frontex, "Budget 2020 VOBU," 1/1/2020, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/3ljnQVq

⁵¹ Delphine Perrin, "La gestion des frontières en Libye: Notes d'analyses et de Synthèses – Module juridique," Robert Schuman Centre for Advanced Studies, CARIM –AS /31 (2009), accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/33AHhmw

وتركز المفوضية الأوروبية في علاقاتها بالدول العربية جنوب المتوسط على "التكامل التام لقضية الهجرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي القائمة والمستقبلية مع هذه البلدان". وتطالب "بتقوية القدرات على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي" مع وعود منح مساعدات لـ "البلدان التي تظهر استعدادًا للوفاء بالتزاماتها"؛ وذلك باستبدال شروط احترام الديمقراطية، بالوفاء بهذه الالتزامات المرتبطة بالهجرة.

2. المواقف الرافضة للهجرة: التيارات اليمينية المتطرفة

تقوّت هذه التيارات في العقود الأخيرة إلى درجة أنّ أحزابًا منبثقة منها شاركت أو تشارك في الائتلافات الحكومية في بعض البلدان، مثل "الحزب الشعبي" في الدنهارك، أو "حزب الفنلنديين الحقيقيين" في فنلندا، و"ائتلاف فيديز" في المجر، و"حزب الوطنيون المتحدون" في بلغاريا، وحزب "الإغريق المستقلون" في اليونان، و"الحزب الوطني السلوفاكي" في سلوفاكيا، وحزب "التحالف الفلاماني الجديد" في بلجيكا، و"رابطة الشمال" التي غيرت اسمها إلى "حزب الرابطة" لاستقطاب الناخبين في الجنوب، والتي تظل من أقوى الأحزاب في إيطاليا. أما في النمسا، فقد استطاع ممثل "حزب الحرية" الوصول إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية الأخيرة (أيار/ مايو 2016). ويمكن أن نضيف إلى اللائحة أحزابًا مماثلة مثل "حزب التجمع الوطني" في فرنسا، والأحزاب الأخرى التي تقوّت في السنين الأخيرة مثل "البديل من أجل ألمانيا"، و"حزب الحرية" في هولندا الذي يتزعمه خيرت فيلدرز، وخارج الاتحاد الأوروبي، "حزب التقدم" في النرويج، و"حزب الاتحاد الديمقراطي المركزي" في سويسرا.

من بين القواسم المشتركة الرئيسة لهذه التيارات مناهضتها للهجرة، واعتبارها خطرًا على بلدانها، كما تجلى ذلك في رفض استقبال اللاجئين والمهاجرين في إطار ما سمته المندوبية الأوروبية بتقاسم المسؤوليات. لكن ما يثير القلق في هذا الشأن هو أنّ اليمين التقليدي أصبح يتبنّى لأسباب انتخابية طروحات هذه الأحزاب في مجال سياسة الهجرة، ويضطر إلى ملاءمة مواقفه مع مواقف اليمين المتطرف.

3. التمييز في المجال الاجتماعي: العنصرية

من المؤكد أنّ العنصرية تشكل أحد العوائق التي لها تأثير سلبي جدًا في اندماج المهاجرين. وقد تبرز هذه المواقف الرافضة للهجرة على نحو جلي في البلدان التي أصبحت مؤخرًا دول استقبال، مثل إيطاليا وإسبانيا. ففي هذا البلد، على سبيل المثال، يشكل المغاربة الفئة الأكثر استهدافًا بالعنصرية والأحكام المسبقة والقوالب النمطية الثقافية الإثنية؛ إذ يطلق عليهم لاعتبارات تاريخية وبنكهة دونية اسم



"موروس" (Los moros)؛ ما يجعلهم يجدون صعوباتٍ كبرى في العثور على عمل أو سكن. وفي إيطاليا، يلقبون بالنكهة الدونية نفسها "ماروكينو" (Marrocchino) (52).

وإجمالًا، كان لهذا الإنتاج الفكري تأثير كبير ليس فقط في الرأي العام الأوروبي، ولكن أيضًا في الجهات الفاعلة في الدعاية لكراهية الإسلام، خاصة في وسائل الإعلام. وقد عملت الكثير من وسائل الإعلام الغربية على تزويد المخيال الجماعي بالسمات المميزة للإسلام المتطرف الذي يعتمد البلورة الكلية للبعد الديني (Homo Islamicus) والوجود البنيوي للبعد الجماعي كعائق أمام اندماج الفئات المسلمة في المجتمعات الأوروبية. وقد شهدت فرنسا في هذا الشأن أطول حملة صحفية وأهمها بشأن ما سمي بقضية الحجاب، وارتداء الرموز الدينية في المدارس. وتؤدي هذه الحملات التي يشنها "صانعو الرأي" دورًا متميزًا في نشر الإسلاموفوبيا، وتضفي الشرعية على تكريس اللامساواة، وتجعل من الجماعات المسلمة "أقلية دينية رجعية". وفي ظل هذه الظروف، يصبح المهاجرون المسلمون، وهم جزء من الطبقة العاملة يعانون التمييز على مستوين: بوصفهم مهاجرين (من أصل أجنبي)، وبصفتهم مسلمن.

خاتمة

مما لا شك فيه أنّ للديموغرافيا دورًا كبيرًا في صناعة التاريخ. فكما يقول الاقتصادي الهندي أمارتيا سين، "استفادت الحضارات [...] تاريخيًا بشكل كبير من الهجرة، سواء هجرة البشر أو هجرة الأفكار "(قدة). فأوروبا التي أصبحت تنعت منذ مدة بالقارة العجوز أصبحت تواجه إكراهًا كبيرًا سيتفاقم خلال العقود المقبلة، يتجلى في عجزها عن إعادة إنتاج الأجيال لكون معدل الخصوبة فيها يقل عن 2.1؛ ولذلك لكون معدل النمو الديموغرافي الطبيعي أصبح سالبًا منذ 2015 (مع تفاوت بحسب البلدان). وفي ظل هذا العجز الديموغرافي وانعكاساته في سوق العمل، توافر وعي بضرورة البحث عن الحلول. ويزكي هذا الرأي ما قاله ماسيمو داليما، الرئيس السابق لمجلس الوزراء الإيطالي ورئيس المؤسسة الأوروبية للدراسات التقدمية فيما يخص حاجة أوروبا إلى الهجرة "لضمان مستوى تنميتها" (قاله الإساني، وعبّر عن ذلك إسبانيا عند خوسيه لويس إسكريفا، وزير الضمان الاجتماعي والإدماج والهجرة الإسباني، وعبّر عن ذلك

⁵² على سبيل المثال، قال زعيم الرابطة الشمالية آنذاك أمبرتو بوسي في أحد تصريحاته إنه ضد "مغربة إيطاليا":

Franco Pittau et al., "Le cas italien dans le contexte européen," *Migration et société*, no. 64-65 (Juillet-Octobre 1999), pp. 141-142.

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المواقف الرافضة للإسلام والمسلمين قد غذَّت بدورها "خيال الغزو" في الإنتاج الفكري والأدبي؛ من قبيل بعض أعمال رينو كامو Renaud Camus وميشيل ويلبيك Michel Houellebecq في فرنسا، على سبيل المثال لا الحصر.

⁵³ Amartya Sen, "Il ballo in maschera dell'Occidente," La Repubblica, 30/6/2006.

⁵⁴ Le Monde, 10/5/2011.

في منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الهجرة في باريس، مؤكدًا أنّ المسار الديموغرافي للبلاد مقلق جدًّا إلى درجة أننا "سنحتاج إلى 8 أو 9 ملايين شخص فقط لإبقاء قوتنا العاملة في نفس المستوى"، مضيفًا أنّ "المسارات الديموغرافية أصبحت واقعًا، وسوف تحدث، وستفرض نفسها علينا"، وأنه "ينبغي أن نكون مستعدين لإدماج أعداد إضافية من المهاجرين في مجتمعاتنا إذا أردنا الحفاظ على مستويات الازدهار عندنا، وسيكون سكاننا أكثر اختلاطًا"، ما يقتضي أن "نعد المجتمعات لذلك، ونشرح لهم لماذا هذا جيد لهم ولأطفالهم وللأجيال القادمة"(55).

معنى هذا أنه يجب أن تتغير نظرة المجتمعات الأوروبية إلى الهجرة، وألا يُنظر إلى المهاجر بعد الآن على أنه "الآخر"، والأجنبي، ولكن أيضًا بوصفه عاملًا ساهم وما زال يساهم في تنمية البلدان المضيفة وازدهارها، وكذا بصفته إنسانًا له خصوصياته الثقافية. فمن الخطير أن نتبنّى موقف رفض الآخر، لأن هذا يرقى في النهاية إلى نفي نفسه، ذلك أنّ كلّ فرد هو في نهاية المطاف الآخر بالنسبة إلى الآخرين.

في الحصيلة، من الواضح أنه لا يمكن أن "نقتل أيديولوجيا بنبذها"، لأنّ المعركة الحقيقية تبقى اجتماعية؛ فالنبذ يولّد الانطواء الثقافي والتطرف. من أجل فهم الغيرية كعلاقة والعيش المشترك مع "الآخر"، "المختلف"، من الضروري أن نعيش ونطور التواصل والتبادل والحوار دون أي حدود (لا ثقافية ولا وطنية ولا دينية) في ظروف تسود فيها الحرية والمساواة. في المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات، يجب ألّا يُنظر إلى الأجانب على أنهم مشكلة يجب حلّها، بل على أنهم فرصة يجب الاستفادة منها.

أما بلداننا العربية فمن الواضح أنها لا تزال غير مستعدة لانتهاز فرصة النافذة الديموغرافية وتحقيق العائد الديموغرافي التنموي، في ظلِّ استمرار الأوضاع المتردية المؤذنة بنزيف الطاقات البشرية والأدمغة إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط⁽⁶⁶⁾.

^{55 &}quot;L'Espagne aura besoin de 'millions et de millions de migrants', dans les prochaines années, estime un ministre espagnol," France info, AFP, 16/1/2020, accessed on 6/10/2020, at: https://bit.ly/34sgw3d

⁵ يُنظر في ذلك: يوسف كرباج، "ثلاث مراحل للانتقال الديموغرافي للعالم العربي"، ضمن هذا العدد.

المراجع

العربية

- "بحث الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري: ملخص تنفيذي". إشراف نسرين البغدادي. المجلس القومي لحقوق الإنسان والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016.
 - "هجرة الشباب العربي.. قراءة في استطلاعات الرأي". عالم الآراء. في: https://bit.ly/30DcpA5
- الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة. تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2020). في: https://bit.ly/34IxB9h
- الأمم المتحدة. "كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل". 2020/7/23. في: https://bit.ly/36z99cF
- كابيسفيركي، أندريه. "هجرة العمل العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي". ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة. القاهرة، 2-4 أيلول/ سبتمبر 2003.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ الإسكوا. تقرير السكان والتنمية العدد الثامن: الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية. رمز الوثيقة: 3/E/ESCWA/SDD/2017 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2018).
- مجموعة مؤلفين. لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل. تحرير وتقديم مراد دياني. الدوحة/ ببروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات. تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاحتماعية، 2016.

الأجنبية

- "L'Espagne aura besoin de 'millions et de millions de migrants', dans les prochaines années, estime un ministre espagnol." *France info, AFP.* 16/1/2020. at: https://bit.ly/34sgw3d
- Boniface, Pascal. Les intellectuels intègres. Paris: Jean-Claude Gawsewitch Éditeur, 2013.
- Braudel, Fernand. L'identité de la France. Paris: Flammarion, 1986.
- La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II. 5^{ème} édition. vol. 2. Paris : Éd. Armand Colin, 1982.

- La Méditerranée: l'espace et l'histoire. Paris: Flammarion, 1985.
- Commissariat Général du Plan. Immigration, marché du travail, intégration. Rapport du séminaire présidé par François Héran (Octobre 2002). at: https://bit.ly/2SCx02V
- Escribano, Antonio Izquierdo. Atlas de la inmigración magrebí en España. UA Editions, 2000.
- Esipova Neli, Anita Pugliese & Julie Ray. "More Than 750 Million Worldwide Would Migrate If They Could." Galup News. 10/12/2018. at: https://bit.ly/30EVgWH
- European Migration Law. "Le nombre de migrants internationaux atteint 272 millions en 2019." *Actualités.* 17/9/2019. at: https://bit.ly/3nkiVpd
- Eurostat. "Communiqué de presse 111 / 2020." 10/7/2020.
- _____. "Communiqué de presse 41 / 2019." 6/3/2019.
- Eurostat/ Statistics explained. "Structure et vieillissement de la population." (Juin 2015).
- Foulon, Sandrine & Vincent Grimault. "Offres d'emploi non pourvues: La machine à fantasme." *Alternatives économiques*. 2/9/2014.
- Frontex. "Budget 2020 VOBU." 1/1/2020. at: https://bit.ly/3ljnQVq
- Gaillard, Barthélémy. "Asile et migrations dans l'Union européenne." Synthèse,
 Toute l'Europe. 21/9/2020. at: https://bit.ly/3d0o3tV
- Haug Werner, Paul Compton & Youssef Courbage. Les caractéristiques démographiques des populations immigrées. Série Etudes démographiques no. 38. Strasbourg: Conseil de l'Europe, 2003.
- Haut-Commissariat au Plan. La migration internationale au Maroc: Résultats de l'enquête nationale sur la migration internationale 2018-2019. Rabat: HCP, 2020.
- Khachani, Mohamed. "Commentaire de l'ouvrage 'Islam y mundo arabe: Guia didactica para profesores y formadores'." Sous la direction du professeure Gema Martin Munoz. Libération. no. 2294 (23 juillet 1998).
- La question migratoire au Maroc. Rabat: Publications de l'Association Marocaine d'Études et de Recherches sur les Migrations, 2019.
- Khellil, Mohan. *L'intégration des Maghrébins en France*. Paris: PUF, 1991.
- La Banque Mondiale. "Les migrations internationales atteignent un niveau record." 18/12/2015. at: https://bit.ly/34o6IqO
- Mongelli, Ignazio & Juan-Carlos Ciscar Martinez. "Economic Consequences of Zero International Migration in the EU: An Assessment for Europe Based on



the Eurostat Population Projections." European Commission. Joint Research Centre (2018). at: https://bit.ly/33wJJL2

- OCDE. Perspectives des migrations internationales 2019. Paris: OCDE, 2019.
- Perspectives des migrations internationales 2016. Paris: OCDE, 2016. at: https://bit.ly/34teGQK
- Padilla, Francisco. "La 'Directive retour': Analyse critique sous l'angle du respect des droits fondamentaux et des droits de l'enfant." *Journal du droit des jeunes*. vol. 5, no. 285 (2009).
- Perrin, Delphine. "La gestion des frontières en Libye: Notes d'analyses et de Synthèses – Module juridique." Robert Schuman Centre for Advanced Studies, CARIM –AS /31 (2009). at: https://bit.ly/33AHhmw
- Pittau, Franco et al. "Le cas italien dans le contexte européen." Migration et société. no. 64-65 (Juillet-Octobre 1999).
- Sen, Amartya. "Il ballo in maschera dell'Occidente." *La Repubblica.* 30/6/2006.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Population Prospects 2019. vol. II: Demographic Profiles. New York: United Nations, 2019.
- International Migration Report 2017 (New York: United Nations, 2017).
- ______. World Population Prospects: The 2017 Revision. New York: United Nations, 2017.